

في هذا العدد

- ص1 المحتاجون للرعاية الصحية عالقون
- ص2 انهيار القطاع الصحي
- ص3 الاستجابة الإنسانية



"حاولنا جاهدين إقناع الأطراف فتح المطار، لكن للأسف السياسة غلبت الإنسانية"
جيمي ماكغولدريك، منسق الشؤون الإنسانية في اليمن.
الصورة: فاروق الكمالى

عالقون في اليمن

يعاني طه أحمد، وهو صبي يبلغ من العمر عشر سنوات، من مرض في العظام، ويحتاج لرعاية طبية فورية لم يعد النظام الصحي في اليمن قادراً على توفيرها، بينما تتوفر في الأردن. لكن طه، مثل الآلاف من اليمنيين، غير قادر على السفر للعلاج بسبب إغلاق المجال الجوي اليمني والحظر المفروض على الرحلات الجوية التجارية من وإلى مطار صنعاء الدولي. ويقول والد طه، أحمد القمري، إن: "أصعب شيء يمكن أن يواجهه الإنسان في حياته هو رؤية طفله يتألم"، ويضيف: "كنت أعمل يومياً قرابة 18 ساعة لجمع ما يكفي من المال لسفر وعلاج طه، لكن لا يمكنني فعل أي شيء إزاء حظر الرحلات الجوية التجارية". ومع هذا، فإن والد طه يعتبر محظوظاً مقارنة بالكثير من الآخرين ممن يشاهدون أعباءهم يموتون جراء إصابتهم بأمراض كان يمكن علاجها لو تمكنوا من السفر إلى الخارج لتلقي العلاج الطبي. ويقول مازن غانم، الناطق الرسمي باسم الخطوط الجوية اليمنية، الناقل الجوي الوطني في اليمن، إن: "حوالي 20.000 من المواطنين في اليمن ينتظرون السماح لهم بالمغادرة للسفر إلى الخارج بحثاً عن الخدمات الطبية، إذ يعاني العديد منهم من ظروف صحية وطبية ناجمة عن الحرب".

وما يزيد الوضع سوءاً هي حقيقة أن 21 شهراً من الصراع تسببت في وقوع أضرار مدمرة لأضعف الأنظمة الصحية في منطقة الشرق الأوسط، حيث لا تعمل حالياً سوى 45 في المائة من المرافق الصحية، وأغلقتها تعمل بطاقات أقل مما كانت عليه سابقاً بسبب شحة الموارد وغياب الموظفين والافتقار إلى المستلزمات الطبية. ولا يستطيع الكثير من اليمنيين الحصول على العلاج الذي يحتاجون إليه، حتى للأمراض البسيطة التي من الممكن معالجتها أو الوقاية منها.



حسين البالغ من العمر 5 سنوات، أفاق بعد أن أمضى أربعة أيام في غيبوبة.
المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/شارلوت كانز.

وكان مطار صنعاء الدولي أغلق في 9 أغسطس 2016 من قبل الحكومة اليمنية والتحالف الذي تقوده السعودية بعد انهيار محادثات السلام التي كانت تجري آنذاك في الكويت. وإثر ضغط من قبل مجتمع العمل الإنساني، سُمح سريعاً باستئناف الرحلات الإنسانية، غير أن الرحلات التجارية بقيت معلقة منذ ذلك الوقت.

وكانت الخطوط الجوية اليمنية قبل هذا الحظر تسير رحلتين أسبوعياً إلى عمان والقاهرة، بمتوسط 200 راكب في الرحلة الواحدة، في الوقت الذي كان فيه الطلب على الرحلات حسب مصادر في اليمنية يفوق قدرة الشركة في ذلك الوقت. وكان ثلث المسافرين من المرضى والجرحى ممن يسعون لتلقي العلاج في الخارج. وأشار غانم في حديثه أنه وبعد تصعيد النزاع في مارس 2015م: "أصبحت أغلب رحلات اليمنية ذات طابع إنساني، تعمل وكأنها طائرات إسعاف، حيث أن ثلث الركاب كانوا ممن يسعون لتلقي علاج طبي طارئ لحالات خطيرة".

وأمام هذه الصعوبات، يتمثل الخيار الوحيد بالنسبة للكثيرين في التوجه إلى مطارات بديلة في اليمن للسفر عبرها إلى الخارج، وتحديدًا مطاري عدن وسيئون. كلا المطارين بعيدان عن العاصمة صنعاء، وتستغرق الرحلة إلى حضرموت أكثر من 20 ساعة بينما لا تقل الرحلة إلى عدن عن 10 ساعات. وتتسبب هذه الرحلات في ضعف وتعب للمرضى والجرحى وكبار السن نظراً لوجود العديد من نقاط التفتيش وضرورة العبور من مناطق نزاع غير آمنة.

وقد دأبت الأمم المتحدة منذ إغلاق المطار على دعوة التحالف والحكومة اليمنية للسماح باستئناف الرحلات التجارية من وإلى صنعاء حتى يتمكن الآلاف من المرضى والجرحى بشكل خاص من الحصول على الرعاية الطبية والعلاج الذي يحتاجون إليه. وستستمر المعاناة والوفيات التي يمكن الوقاية منها ما لم يتم السماح بذلك.

العناوين الرئيسية

- يتسبب إغلاق مطار صنعاء في منع حوالي 20,000 شخص من الوصول إلى الرعاية الصحية المنقذة للأرواح في الخارج.
- تم الوصول بالمساعدات إلى أكثر من 5.3 مليون شخص في 22 محافظة في اليمن رغم المعوقات.
- وفيات لدى السكان في اليمن بسبب مشاكل الصحية يمكن الوقاية منها.

أرقام

إجمالي عدد السكان	26 مليون شخص
عدد الأشخاص المستهدفين لتلقي مساعدات	12.6 مليون شخص
عدد الأشخاص المستهدفين بمساعدات في الرعاية الصحية	10.7 مليون شخص
عدد الأشخاص المستهدفين بالمساعدات الغذائية	8.0 مليون شخص
عدد الأشخاص النازحين	3.3 مليون شخص
عدد الوفيات (منظمة الصحة العالمية)	7,272
عدد المصابين (منظمة الصحة العالمية)	38,999

المصدر: خطة الاستجابة الإنسانية ووثيقة الاحتياجات الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية

التمويل

التمويل المطلوب لعام 2016م

1.6 مليار دولار أمريكي

حجم التمويل المتلقى لخطة الإنسانية لليمن

977 مليون دولار أمريكي

60% نسبة التمويل
(2016/12/31)

تدهور القطاع الصحي

العاملون في المجال الصحي

13 قتلى
31 جرحى



المرافق الصحية

أكثر من نصف المرافق
الصحية في 16 من أصل
22 محافظة لا تعمل
بشكل جزئي أو كلي

55%

يموت الناس في اليمن من أمراض صحية يمكن الوقاية منها، حيث تشير التقديرات الأخيرة لليونسيف إلى أن طفلاً يموت كل 10 دقائق بسبب أمراض يمكن الوقاية منها. وتعتمد الرعاية الصحية الأولية حالياً بشكل كامل تقريباً على المساعدات الخارجية باستثناء دفع الرواتب الضئيلة وغير المنتظمة من قبل السلطات الحكومية للعاملين المستمرين في العمل في المجال الطبي.

أما المرافق التي لا تزال عاملة فتواجه وبشجاعة تحديات متزايدة في ظل شحة الدعم. فعدم وجود موارد لدفع رواتب الصحة العامة في حدها الأدنى أجبر العديد من العاملين في هذا المجال الحيوي على الخروج من القطاع، كما اضطر أكثر من 1,200 من الأطباء الأجانب الذين كانوا متواجدين في اليمن قبل مارس 2015م إلى مغادرة البلد بسبب انعدام الأمن. ويتسبب نزوح العاملين في المجال الطبي في القطاعين الخاص والعام في إضعاف الكفاءة المهنية والمؤسسية للقطاع الصحي. هذا ويصل إلى اليمن أقل من 30 في المائة من الأدوية والمستلزمات الطبية المطلوبة، أي أن النسبة انخفضت 100 في المائة تقريباً عما كانت عليه قبل تصعيد النزاع، وهذا يؤثر بشكل

كبير على أولئك الذين يحتاجون للرعاية الصحية وخاصة من يعانون من أمراض مزمنة مثل السكري وارتفاع ضغط الدم والسرطان. ويؤثر نقص الوقود اللازم لتشغيل المرافق وتقديم الخدمات بشكل كبير على عمل وحدات الطوارئ ومراكز الغسيل الكلوي وغرف العمليات وحضانات الأطفال.



معرضة تقف في مخزن الدواء في مركز الحيفي الصحي في صنعاء. حيث نفذ الدواء والوقود من المركز ومديرها يقول انه قد يضطر إلى إغلاق المركز.
المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية / شارلوت كانز

ويتسبب النزاع أيضاً في تدمير البنية التحتية الصحية، حيث تضرر أو دُمّر 274 مرفقاً صحياً على الأقل من تصعيد النزاع في مارس 2015م؛ وأكثر من 55 في المائة من المرافق الصحية في اليمن أصبحت إما لا تعمل أو تعمل بشكل جزئي فقط. وإضافة إلى ذلك، قتل 13 من العاملين في القطاع الصحي أثناء أداءهم لعملهم وجرح 31 آخرون أثناء مساعدتهم للجرحى والمرضى. وكانت معظم المرافق الصحية قبل تصعيد النزاع متاحة في المناطق الحضرية، بينما 20 في المائة فقط من سكان المناطق الريفية، الذين تقدر نسبتهم بين 65 إلى 70 في المائة من إجمالي عدد السكان في اليمن، أتاحت لهم الخدمات الطبية. وتفاقمت بذلك صعوبة وصول سكان المناطق الريفية إلى الخدمات الصحية من سيء إلى أسوأ.

تم الإبلاغ عن 12,733 حالة يشتبه إصابتها بالكوليرا و163 حالة مؤكدة إصابتها بالكوليرا في 15 محافظات

وعلى الرغم من الزيادة في معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات بين الأطفال والنساء وبين مرضى السرطان والقلب والسكري، إلا أن ضعف قدرات التسجيل والإبلاغ في المرافق الصحية لا يسمح بإظهار التبعات المؤلمة بشكل دقيق. وبلغت إحصائيات الإصابات وفقاً لتقارير المرافق الصحية حتى 17 ديسمبر 7,354 قتيلاً و38,999 جريحاً منذ مارس 2015م؛ ومن الواضح أن هذه الأرقام أقل من الواقع.

وطلب شركاء العمل الإنساني سد الفجوات التي ظهرت في المؤسسات الصحية المنهارة بما في ذلك المساعدة في دفع رواتب العاملين في المجال الصحي – وهذا أمر يفوق قدرات وصلاحيات العاملين في المجال الإنساني. ومن الضروري أن تساعد جميع الأطراف المعنية في وقف هذا الانهيار. وتم بتاريخ 30 نوفمبر وبالرغم من تلقي 19 في المائة فقط من التمويل المطلوب لعام 2016م، تسجيل وجود 35 منظمة تعمل في القطاع الصحي في اليمن. ويشمل هذا العدد 13 منظمة وطنية و17 منظمة دولية غير حكومية، و5 من وكالات الأمم المتحدة، إضافة إلى وكالتين بصفة مراقب.

ونظراً لاستمرار التدهور الناجم عن النزاع، يتوقع أن يزداد الوضع سوءاً خلال العام 2017م. ويبحث الشركاء في مجال الصحة إمكانية توفير حزمة الخدمات الصحية الأساسية في المستشفيات الكبرى في عام 2017م للمساعدة على ضمان استمرار الخدمات الصحية في حدها الأدنى، بما في ذلك الحفاظ على مرافق المختبرات وخدمات بنوك الدم، مع استمرار توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية المنقذة للأرواح لمن لا يستطيعون الحصول عليها.

العاملون في المجال الإنساني يستجيبون في مواجهة الصعوبات

يعاني حوالي 14 ملايين شخص حالياً من انعدام الأمن الغذائي، منهم 7 ملايين شخص لا يعرفون من أين سيحصلون على وجبتهم التالية. وهذا يمثل زيادة بنسبة 33 في المائة عما كان قبل تصعيد العنف في مارس 2015م. ويعاني حوالي 3.3 ملايين طفل وامرأة من الحوامل والمرضعات من سوء التغذية الحاد، منهم حوالي 462,000 طفل دون الخامسة من العمر يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم. وهذا يمثل زيادة بنسبة 63 في المائة منذ أواخر العام 2015م. وهناك نقص حاد في المواد الطبية، ولم تعد تعمل سوى 45 في المائة فقط من المرافق الصحية. إضافة إلى ذلك، فقد ملايين الأشخاص وظائفهم بسبب تراجع القوة الشرائية والنقص في المواد والإمدادات، أو ببساطة بسبب اضطراب الشركات للإغلاق جراء انعدام الأمن. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي الفعلي للفرد، وهو الأدنى أصلاً بين البلاد العربية، انخفض بقرابة 50 في المائة منذ تصعيد النزاع.

ويدفع النزاع بدولة ضعيفة وفقيرة أصلاً نحو الانهيار الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي. ويستمر فرض القيود على الواردات (خاصة الأدوية والغذاء والوقود) رغم إنشاء وتشغيل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي للبنك المركزي اليمني ونقص السيولة المرتبطة بها (فاقمها نقل البنك المركزي اليمني من صنعاء إلى عدن قبل بضعة أشهر)، ودفع رواتب موظفي الخدمة المدنية بشكل متقطع في الأشهر القليلة الماضية (وهو ما أضربَ بـ 1.5 مليون شخص وأسرهم)، الأمر الذي تسبب سريعا في انهيار الخدمات الاجتماعية المتاحة ومؤسسات الدولة.

ورغم الصعوبات، فقد تمكنت 114 منظمة إنسانية انطلاقاً من خمسة مراكز إنسانية في كلِّ عدن والحديدة وإب وصعدة وصنعاء من الوصول إلى 5.3 مليون من الرجال والنساء والأطفال بشكل من أشكال المساعدات الإنسانية المباشرة في 22 محافظة من محافظات اليمن خلال العام 2016م. ويوجد أكبر عدد من المنظمات الإنسانية العاملة في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لليمن في 2016م في محافظة عدن (49) تليها تعز (44) ثم حجة (43) ثم أمانة العاصمة (38) فالحديدة (35). غير أن الاحتياجات كانت أكثر بكثير مما هو متاح، حيث تم تلقي 60 في المائة فقط من احتياج التمويل المطلوب والمقدر بـ 1.6 مليار دولار أمريكي، ليصل التمويل الفعلي مبلغ 977 مليون دولار أمريكي خلال 2016م. ولا تزال معوقات الحركة والقيود المفروضة على العمل الإنساني

والعاملين فيه مستمرة من قبل الأطراف المتحاربة، وتحدّ هذه المعوقات من وصول المواد والخدمات الإنسانية إلى داخل البلد وإلى جميع أنحاءها وإلى الأشخاص المحتاجين للمساعدات. وبينما يتزايد الطلب على خدمات العاملين في المجال الإنساني لسدّ الفجوات الناجمة عن انهيار الخدمات الحيوية الحياتية، إلا أن استمرار معوقات الوصول وإطالة الفترات الزمنية التي يستغرقها العاملون في المجال الإنساني للتفاوض لإزالة العقبات البيروقراطية والإدارية، والتي غالباً ما تكون دون جدوى، إنما يتسبب في زيادة معاناة السكان.

5.3 ملايين
أشخاص متضررين
تم الوصول إليهم



114

شريك إنساني



\$977 مليون

تم تمويله



يدفع النزاع بدولة ضعيفة
 وفقيرة أصلاً نحو انهيار
 اجتماعي واقتصادي
 ومؤسسي

للمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع:

جورج خوري: مدير مكتب اليمن، khouryg@un.org

اندرو السباتش: مكتب اليمن بعمان alspach@un.org

يمكنكم الحصول على النشرات الإنسانية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عبر زيارتكم للروابط الإلكترونية التالية:

www.unocha.org/yemen | www.unocha.org | www.reliefweb.int